

بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية العدد (43) إبريل 2023م

الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي (الروبوت الجراحي أنموذجاً)

الدكتور طه عثمان أبوبكر المغربي

فروض البحث

- 1- مدى كفاية النصوص العقابية التقليدية لمواجهة أخطاء الروبوت الجراحي
- يثير هذا الفرض مسألة حيوية تتعلق بما إذا كانت القوانين الحالية كافية لتغطية أخطاء الروبوت الجراحي وتوفير الحماية الجنائية اللازمة للمرضى.
- يشير هذا الفرض إلى افتراض بأن النصوص العقابية التقليدية قد تكون غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتبعاتها في المجال الطبي.
- هذا الفرض يرتبط بشكل مباشر بموضوع البحث ويعتبر ضرورياً لأنه يُعزز الحاجة لدراسة التشريعات القائمة ومدى تكيفها مع الذكاء الاصطناعي.
- قد يكون هذا الفرض عاماً بعض الشيء، حيث يتطلب المزيد من التحديد حول "الأخطاء" التي يشير إليها، وهل يتعلق ذلك بالأخطاء التقنية، الأخطاء الناتجة عن التشغيل، أو حتى الأخطاء البرمجية.
- سيكون من الأفضل لو تم توضيح السياق بشكل أكبر لتحقيق فهم أعمق لكفاية النصوص التقليدية.

مدى الارتباط بموضوع البحث :

- الفرض يرتبط بشكل وثيق بموضوع الحماية الجنائية من أخطاء الذكاء الاصطناعي، حيث إنه يضع إطاراً عاماً لتحليل مدى ملاءمة التشريعات القائمة في حماية حقوق المرضى في سياق الروبوتات الجراحية.

2- ضرورة تدخل المشرع للاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الجراحي

- يناقش هذا الفرض فكرة جديدة حول الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الجراحي، بما يسمح بتوجيه المسؤولية الجنائية إليه في حال ارتكاب أخطاء، سواء كانت أخطاء تقنية أو متعلقة بأداء المهام.
- يقدم هذا الفرض منظورًا مثيرًا حول إمكانية محاسبة الذكاء الاصطناعي ذاته بدلاً من إلقاء اللوم على المشغل أو الشركة المصنعة فقط.
- الفرض يقدم فكرة طموحة، ولكن من الصعب الدفاع عنها في ظل القوانين الحالية التي تعتبر الروبوتات مجرد أدوات.
- يحتاج هذا الفرض إلى دعم قوي بالأدلة النظرية والقانونية، وربما إلى إجراء مقارنة مع تشريعات دول أخرى إذا كانت قد اعترفت بشيء مشابه.
- يتطلب هذا الفرض توضيحًا إضافيًا حول مدى تأثير الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت على الحماية الجنائية بشكل مباشر، وما إذا كان هذا الاعتراف هو الحل الأمثل لتحديد المسؤولية.

مدى الارتباط بموضوع البحث :

- على الرغم من أن الفرض يطرح مقترحًا غير تقليدي، إلا أنه يرتبط بموضوع البحث لأنه يسعى لتحسين الحماية الجنائية من خلال إيجاد إطار قانوني جديد لتحديد المسؤولية في حالة حدوث أخطاء.

3- تحديد أساس المسؤولية الجنائية والمدنية عن أخطاء الروبوت الجراحي الناتجة عن عيب في التصنيع أو أمر من المشغل

- يهدف هذا الفرض إلى تحديد المسؤوليات بين الأطراف المختلفة، مثل المصنّع والمشغل، في حالة وقوع خطأ من الروبوت الجراحي.
- يعد هذا الفرض أساسًا لتحليل كيفية تقسيم المسؤولية بين الأطراف المعنية بناءً على طبيعة الخطأ، سواء كان ناتجًا عن عيب في التصميم أو قرار من المشغل.
- الفرض منطقي ويستند إلى مبدأ تحميل المسؤولية للطرف الذي كان له تأثير مباشر في حدوث الخطأ. ومع ذلك، يمكن تعزيز هذا الفرض بإضافة توضيح حول آلية التمييز بين الأخطاء الناتجة عن التصميم والأخطاء الناتجة عن التشغيل، وكيفية تحديد المسؤوليات في كل حالة.
- قد يكون من المفيد إجراء مقارنة قانونية لدعم هذا الفرض، مما يتيح تحليل ما إذا كانت قوانين أخرى قد تناولت هذه المسألة.

مدى الارتباط بموضوع البحث :

- الفرض يرتبط بموضوع الحماية الجنائية لأنه يركز على تخصيص المسؤوليات بشكل دقيق، مما يساهم في حماية حقوق المرضى وتحديد الجهة المسؤولة عن الأخطاء المحتملة.
- 4- كفاية التشريعات العقابية لتوفير الحماية الجنائية للمرضى وحماية حق الإنسان في الحفاظ على صحته وسلامة جسده
- يناقش هذا الفرض مدى فاعلية التشريعات العقابية الحالية في حماية حقوق المرضى وضمان سلامتهم في ظل استخدام الروبوتات الجراحية.
- يعكس هذا الفرض القلق المتزايد حول مدى تطابق هذه التشريعات مع التطورات التكنولوجية، ويشدد على حماية الحقوق الأساسية للإنسان.
- الفرض يقدم إشكالية أساسية ومهمة ولكنه يبدو مشابهًا للفرض الأول، مع تركيز إضافي على حقوق الإنسان وسلامة الجسد.
- يمكن توسيع هذا الفرض لتقديم منظور أعمق حول الحماية الجنائية ومدى تغطية التشريعات لجميع السيناريوهات المحتملة للأخطاء الروبوتية. علاوة على ذلك، يمكن دعم الفرض بتعريف الإطار القانوني لحماية هذه الحقوق في ظل المخاطر التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

مدى الارتباط بموضوع البحث :

- الفرض يرتبط بموضوع البحث لأنه يركز على الجانب الإنساني للحماية الجنائية، ويشدد على أهمية الحفاظ على حقوق المرضى. ويعتبر امتدادًا مناسبًا للتحليل العام لكفاية التشريعات العقابية، مما يعزز من أهمية البحث.

الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الأول